تمثلات الهوية في برامج التيارات الحزبية وتداعياتها على المنظومة التربوية في الجزائر

د/ ياسمين لحواسنية
جامعة الجزائر3

أ/ياسية سليمة
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الملخص :

تعد مقومات الهوية الجزائرية ثابتة، فالإسلام ديننا واللغة العربية لغتنا والأمازيغية ارثنا، حيث لعبت هذه المقومات دورا هاما في تفوق الدولة الجزائرية على الأزمات سواء في الفترة الاستعمارية أو بعد الاستقلال، لكن بعد إعلان التعددية الحزبية **1989** وتبني مسار الديمقراطية في كل المجالات القطاعية ومن بينها قطاع التربية، حاولت التيارات الحزبية في الجزائر الممثلة في التيار الوطني(جبهة التحرير الوطني،التجمع الوطني الديمقراطي) ، والتيار الديمقراطي العلماني (جبهة القوي الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية)، والتيار الإسلامي (حمس،الإصلاح، النهضة ..) ، أن يفرض كل منهما توجهه بخصوص مقومات الهوية الجزائرية وخصوصا في البرامج التربوية. انطلاقا من هذا التجاذب والتناحر القائم بين هذه التيارات السياسية، من خلالتقديم توجهات هذه التيارات وتأثيرها على المنظومة التربوية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:الهوية،البرامج، التيارات

Résumé :

Les éléments de la constante de l'identité algérienne, l'Islam est notre religion et de la langue arabe, le patrimoine amazigh, où ces ingrédients ont joué un rôle important dans la supériorité de l'Etat algérien aux crises à la fois dans la période coloniale ou après l'indépendance, mais après l'annonce du multipartisme en 1989 et à adopter la voie de la démocratie dans tous les domaines sectoriels, y compris la bande de Gaza Education, essayé courants partisans en Algérie représentés au sein du Mouvement patriotique (FLN, RND), la tendance démocratique et laïque (front des forces socialistes, le Rassemblement pour la culture et la démocratie), et le Mouvement islamique (MSP, la réforme, la renaissance..), d'imposer chaque notification concernant les éléments de l'identité algérienne, en particulier dans les programmes éducatifs. Sur cette polarisation et de la rivalité qui existe entre ces courants politiques.

Mots clés: identité , programmes, les courants du système partisan,le système éducatif , l'Algérie.

مقدمة :

يعد مفهوم الهوية من المفاهيم الحديثة التي ترتبط بالوجود والذات والتراث الثقافي، مثلما ترتبط بالتعدد والتنوعوالاختلاف،والتغير الاجتماعي في صيغها المختلفة ومستوياتها المعرفية المتنوعة وكذلك في سياقاتها المتعددة التي تنتج وعيا اجتماعيا يثير تساؤلات تقترن بالهوية من حيث دلالاتها وأبعادها، ومكوناتها الأساسية وعلاقاتها بما هو ثابت ومتغير من عناصرها، ومن حيث هي وعي متوتر وملتبس في علاقتها مع مكوناتها من جهة، ومع الآخر من جهة ثانية.

تعتبر التعددية الحزبية في الجزائر أسلوب آخر لفهم الإشكال التاريخي للهوية، فأخذت الأحزاب السياسية تتراوح بين أحزاب تتبنى الخطاب الإسلامي، وأخرى تنادي بالدفاع عن ثقافة أو لغة ما، بالإضافة إلىالأحزاب الثورية والوطنية الخطاب والتوجه،وهي خطابات تعبر عن الهوية السياسية لكل الأحزاب، والتي تعبر في محتواها عن الهويات الاجتماعية المعبرة عن كل توجه.

مشكلة الدراسة:

انطلاقا من هذا التجاذب والتناحر القائم بين هذه التيارات السياسية، سنقوم بمحاولة رصد وتحليل واقع التيارات السياسية في الجزائر من خلال متغيرة الهوية، وتأثيرها على المنظومة التربوية في الجزائر.فالتيار الوطني أكد على ضرورة تركيز النصوص التعليمية على الثورة الجزائرية وأعلامها وضرورة تأصيل مفهوم المواطنة، أما التيار الديمقراطي العلماني فركز في برامجه التربوية على ضرورة الاعتراف باللغة الامازيغية كلغة وطنية وتدريسها. في حين أن التيار الإسلامي ركز في برامجه التربوية على ضرورة تدريس مادة التربية الإسلامية، وكذلك المدارس القرآنية، ونقد النصوص المقدمة للتلاميذ والمركزة على الجانب الأدبي واللغوي والمهملة للجانب الديني. وفي هذا الصدد يظهر الإشكال التالي : ماهو موقع الهوية من برامج التيارات الحزبية وانعكاساتها على السياسات التربوية ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن تلك التساؤلات تقوم الدراسة بإثبات الفرضيات الآتية:

- ✓ لكل تيار حزبي طرح وتوجه اتجاه الهوية.
- ✓ ساهمت أطروحات التيارات الحزبية في بلورة المنظومة التربوية في الجزائر.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها، تم استخدام مزيجا من المناهج المستعملة في الدراسات السياسية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض أطروحات التيارات الحزبية في الجزائر ، كما تم استخدام المنهج التاريخي للوقوف على مراحل تطور المنظومة التربوية في الجزائر، أما المنهجالمقارن تم استخدامه الجزء في الأخيرلإبراز توجهات التيارات الحزبية اتجاه

متغيرة الهوية وتأثيرها على المنظومة التربوية في الجزائر.

المحور الأول : التيارات الحزبية في الجزائر : أطروحات وتوجهات

إن خارطة القوى السياسية في الجزائر التي تشكلت بعد إقرار دستور 1989م للتعددية السياسية، وعلى تعددها يمكن إدراجها ضمن ثلاث تيارات أساسية: التيار الوطني، التيارالإسلامي، التيار اللائكي، وإن الكثير منها موجودا سابقا أو كان ينشط في السرية، إلا أن المادة 40 من دستور 1989م، جعلت منها تشكيلات سياسية قانونية تنشط في إطار جمعيات سياسية دعمت بقانون يؤطرها وينظمها.

أ- التيار الوطني:

إن تعبير" الوطني" المستخدم في إطار عملية التصنيف لا يعني نزع صفة "الوطنية" عن باقي الأحزاب إن الحديث عن أحزاب التيار الوطني مثل حزب جبهة التحرير الوطني يعني أن هذه الأحزاب تتبني الدفاع عن ثوابت المجتمع الجزائري خاصة الإسلام واللغة العربية والوحدة الوطنية وتتخذ قيم الثورة التحريرية ومبادئ إعلان أول نوفمبر 1954 كمرجعية.[1] لقد شكل التيار الوطني على مر العقود الماضية أحد أهم الأحزاب السياسية الموالية للسلطة في الجزائر سواء في عهد الأحادية الحزبية أو في عهد الانفتاح السياسي وما ميزه من تعددية حزبية اختلفت من حيث مرجعيتها وخطاباتها وأدوات عملها، وبالعودة إلى التيار الوطني فهو يتشكل حاليا من عدة أحزاب[2] ، ولكن يبقى حزب جبهة التحرير الوطني من الأحزاب المؤثرة لما له من شرعية تاريخية وبفعل تواجده في هيئات وأجهزة السلطة، واستطاع أن يدخل المعترك السياسي ليشغل حيزا مهما من الحياة السياسية وأن يدعم بقائه كأهم قوة سياسية إلى جانب حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" الحزب الوليد من رحم جبهة التحرير الوطني[3]، الذي تشكل من لجان المساندة للمرشح زروال في الانتخابات الرئاسية 1995م، كما نجد في

هذا التيار عددا من الأحزاب السياسية الصغيرة التي تدور في فلك هذين الحزبين الكبيرين.

وبناءا على هذا نقترح التعريف بمبادئ الأحزاب السياسية ذات الاتجاه الوطني كما يلي:

1 – حزب جبهة التحرير الوطني:

كما يدل عليه اسمه، يعتبر حزب جبهة التحرير الوطني ولظروف تاريخية وسياسية أقرب إلى مفهوم الجبهة منه إلى مفهوم الحزب غياب التجانس داخل الحزب كان – ولا يزال – سببا في ظهور نزاعات عديدة تجعلنا ننظر إلى الحزب كحقل للقوى السياسيةالمتنافسة وهو تصور يشبه لحد ما الطرح الذي يأخذ بالتصور الفيبري**Weberien** للأحزاب والذي يطال كل الجماعات السياسية مفاده أن :«الحزب لا يتعدى كونه شكلا من أشكال ما يسميه المؤسسات الجماعية ».[4]

يعتبر حزب جبهة التحرير الوطني حزبا وسطيا ، يتبنى مبادئ وطنية مثل مبادئ وقيم نوفمبر والوحدة الوطنية والتفاهم والسلم، كما يركز في توجهاته وخطابه على التذكير بالمقاومة الجزائرية التي

يعتبرها مرتكزه المرجعي. وفي سياق متصل ، يهدف الحزب في برامجه العمل على حماية وتقوية السيادة الوطنية باسترجاع وترقية دعائم الهوية الوطنية، وبناء دولة توفر الأمن والتقدم الاجتماعي، وتحقيق تطورا اقتصاديا في إطار تساوي الفرص والشرعية عن طريق الكفاءة والتضامن الوطني[5]، كما تعتبر جبهة التحرير الوطني مركز لاجتماع عدة اتجاهات، حيث نجد داخلها الديمقراطيين، الوطنيين، المتعاطفين مع الإسلاميين، ونجد فيها التيار الاشتراكي المحافظ كما نجد فيها التيار الإسلامي المحافظ التقدمي، ولهذا ظلت الجبهة تعيش صراعات داخلية أثرت في غالبية الأحيان على مسيرتها، خاصة خلال هذه المرحلة التي عرفت عدة أحزاب سياسية، باعتباره من أقدم وأكبر الأحزاب السياسية في تاريخ الجزائر المعاصر، ونتيجة للانشقاقات الحادة على مستوى بناه الداخلية، والحجم السياسي والتنظيمي له، وفشل أعضائه في العديد من المواضع لإدارة أزماته الخلافية ديمقراطيا، حيث ظهرت العديد من الاتجاهات المختلفة داخله في بداية إقرار التعددية، وانعكست أزماته على بيئة النظام السياسي.[6]

2- التجمع الوطني الديمقراطي:

ترجع فكرة إنشائهإلى عبد الحق بن حمودة في 1997/02/21، فالجماعة الأولى التي كونته هي منظمات المجتمع المدني (كل الجمعيات والمنظمات المهنية والنقابات والاتحادات والشخصيات الوطنية)، فالحزب يهدف إلى أن يكون حزب تمثيلي لكل أطياف المجتمع[7]، حزب التجمع الوطني الديمقراطي هو نتاج لرفض قيادة جبهة التحرير الوطني العمل مع الحكومة في فترة من الفترات، وتجلى ذلك من خلال تركيبة هذا الحزب والذي يتكون من قيادات قديمة وإطارات تكنوقراطيين وبيروقراطيين...الخ، كانت في جبهة التحرير الوطني، ما جعل الكثيرون يعتبرونه انشقاق عن حزب جبهة التحرير الوطني بقيادته وقاعدته وحتى ناخبيه ومتعاطفيه.

يركز في خطابه السياسي على مبدأ الوحدة الوطنية والتماسك الداخلي، ويتمسك بالمرجعية النضالي في مجال المقاومة، كما يدافع على الطرح الليبرالي من جانبه الاقتصادي، كما أن حزب التجمع الوطني الديمقراطي يلتقي كثيرا مع بعض الأحزاب ذات النزعة الوطنية[8]، من حيث كونه يستمد مرجعتيه من صلب الحركة الوطنية، وثورة نوفمبر 1954، غير أنه يختلف عنها في بعض النقاط المتعلقة ببرنامج التقويم الوطني.

ب-التيار الإسلامي:

الذي برز عشية أحداث أكتوبر في الساحة السياسية له جذور عميقة في التاريخ السياسي الجزائري، ومهما يكن فإن ما يصطلح عليه " بالإسلام السياسي". ظهر في الجزائر مع الإصلاح الذي رافق أحداث أكتوبر في شكل أحزاب سياسية تتفق عموما من حيث المنطلق وتختلف أغلبيتها من حيث التصورات، وأبرز هذه الأحزاب التي ظهرت مع قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي[9]، هي الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي ظهرت في سبتمبر 1989، كأول حزب يشارك في الحياة

السياسية الجزائرية المبنية على أسس ديمقراطية ويشارك في أول انتخابات محلية تعددية، تليه حركة النهضة الإسلامية بقيادة عبد الله جاب الله ثم حركة المجتمع الإسلامي بقيادة محفوظ نحناح.

وفيما يلي التعريف بأهم الأحزاب السياسية التي تمثل هذا الاتجاه:

1- الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المنحلة):

تعتبر نفسها امتداد لسلسلة من الحركات الإسلامية التي ظهرت قبل الاستقلال، بداية من جمعية العلماء المسلمين مرورا بجمعية القيم وأخيرا باقي الحركات الإسلامية المعارضة. أعلن عن ميلادها في 1989/02/18 في مسجد السنة بالعاصمة وذلك بعد إخفاق الرابطة الإسلامية بقيادة الشيخ سحنون في لم شمل التيار الإسلامي الموجود على الساحة الوطنية، وتم إصدار بيان الاعتراف بالجبهة في الجريدة الرسمية 1989/09/13، كما تعتمد القيادة الجماعية ضمن مبدأ الشورى، كما برزت كتشكيلة سياسية أثبتت قوتها على الساحة السياسية، وشكلت تحديا للنظام السياسي القائم[10]، كما استطاعت تجنيد الجماهير الشعبية وراءها معتمدة على خطاب ديني منتقد للنظام السياسي والحكومة القائمة.

2- حركة مجتمع السلم:

انبثقت الحركة من جمعية الإرشاد والإصلاح الخيرية التي تأسست في 12 نوفمبر 1988 لتتحول إلى حزب سياسي منذ مارس 1991 وأنتخب من طرف مؤتمر الحركة محفوظ نحناح أول رئيس لها في 30 مارس 1991 وهذا طبقا لدستور فيفري 1989،استند الحزب على مرجعية الإسلام ونهج الإخوان المسلمين العالمي[11]، كما اعتمدت على المرحلية والموضوعية والواقعية في منهج عمله، كما يرفض العنف ويدعو إلى التسامح ويعمل من أجل تجسيد الديمقراطية والتداول على السلطة والمحافظة على القيم الثقافية الإسلامية والهوية الوطنية، وبعد خروج الحركة إلى العلن في أفريل 1991 باسم حركة المجتمع الإسلامي، عرفت عدة تغييرات جوهرية خلال تجربتها السياسية المعاصرة مست برنامجها الانتخابي وخطابها السياسي، وأهم هذه التغييرات، إعلان تغيير تسميتها إلى حركة مجتمع السلم في ماي 1998.

3- حركة النهضة:

يعود امتدادها التاريخي إلى النشاط السري الذي مارسه بعض طلبة القانون بجامعة قسنطينة أثناء عقد الثمانينات بمبادرة من عبد الله جاب الله. الذي أسس جمعية عرفت بـ: "جماعة جاب الله" حيث تأثرت كثيرا بتيار الإخوان المسلمين، غير أنها لم تكن تمثله بعد أن أقر نحناح تمثيل هذا التيار في الجزائر سنة 1985، و بعد التعددية خضع هذا الحزب إلى الإجراءات الجديدة التي جاء بها القانون الجديد المتعلق بالأحزاب السياسية عام 1997، بتغيير التسمية والبرنامج الانتخابي لها، وتغيير الإستراتيجية السياسية عام 1997[12] ، لاسيما بعد الإطاحة بعبد الله جاب الله ، إيديولوجيته لا تختلف كثيرا عن حزب حمس، إلا أن مؤسسه يفضل أن يكون قائد حزب صغير على أن يكون

الشخصية الثانية في حزب كبير. أما إذا طبقنا قراءة **Olivier Roy** الذي يميز بين الأحزاب الإسلامية – البحث عن إنشاء نظام جديد –أحزاب الأصولية الجديدة –**Néo fondamentaliste**التي تهدف لتطبيق الشريعة الإسلامية، يدخل حزبا حمس والنهضة سابقا في نفس التيار أي يسعون لاحتلال مواقع داخل مؤسسات الدولة لتطبيق الشريعة الإسلامية في كل مجالات الأنشطة الاجتماعية[13]. يتمحور البرنامج السياسي لحركة النهضة حول اتخاذ الشورى منهجا وأسلوبا في الحكم، وتحتل قضية الاستقلال أهمية كبري في رؤية الحركة، والاستقلال في الحركة هو الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما تعتبر حركة النهضة من الأحزاب الإسلامية المعتدلة التي ترفض العنف كوسيلة للوصول إلى السلطة، لكنها تختلف في بعض النقاط مع الأحزاب الإسلامية الأخرى.

جـ- التيار اللائكي:

إلى جانب هذين التيارين، نجد ما يعرف بالتيار الديمقراطي اللائكي، الذي يضم كل من جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وهما بالإضافة إلى توجهاتهما اللائكية. يتبنيان القضية البربرية والمسألة الأمازيغية وتقوم على فلسفة فصل الدين عن الدولة، وبناء دولة عصرية خالية من الأحزاب الدينية (الأحزاب الإسلامية)، كما تدعوا الأحزاب اللائكية إلى التعددية اللغوية والثقافية وإلغاء قانون الأسرة المستمد من الشريعة الإسلامية[14]، رغم ضعفها وصغر حجمها وضيق قاعدتها الشعبية، لكنها مثلت خصما قويا للنظام القائم، بالإضافة إلى هاذين الحزبين نجد كل من حزب الطليعة الاشتراكية الذي أصبح يسمي بالحركة الديمقراطية الاجتماعية MDS بقيادة الهاشمي الشريف وحزب العمال بقيادة لويزة حنون، هذا التيار العلماني لم يستطع توسيع قاعدته الشعبية، يتبنى قيم غريبة عن مجتمعه.

وفيما يلي التعريف بأهم الأحزاب السياسية التي تمثل هذا التيار:

1- جبهة القوى الاشتراكية:

يعتبر حزب معارض أنشأه حسين آيت أحمد أحد الوجوه التاريخية للثورة منذ 1963 عندما انفجر الخلاف بينه وبين بن بلة الرئيس الأول للجزائر المستقلة، نشأ هذا الحزب بعد انشقاق جماعة من المناضلين من جبهة القوى الإشتراكية ويعود ذلك إلى خلاف مع زعيم جبهة القوي الاشتراكية حسين آيت أحمد حول دخوله الجزائر، دفع بهذه الجماعة برئاسة سعيد سعدي مع عدد من المناضلين الذين يتبنون فكره السياسي خاصة جماعة الحركة الثقافية البربرية الذين كانوا من بين العناصر الفاعلة في جبهة القوى الاشتراكية إلى التخلي عن الحزب وتأسيس حزب آخر يكون أكثر ديمقراطية وتجسيدا لأفكارهم ومبادئهم خاصة الثقافية منها[15]، وقاموا بتأسيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي تم بدأ تأسيسه في بداية الثمانينات ولم يتم الإعلان الرسمي له إلا في سنة

1988م، وقد برر سعدي انشقاقه وتأسيسه لحزبه لغياب الديمقراطية داخل الحزب وكذا غياب قنوات الحوار الفعال فيها، ويعتبر سعدي أن حزبه هو جماعة من المناضلين الذين كانوا يرغبون في التحرر من تسلط الزعيم آيت أحمد الذي لم يعد سنه يسمح له بقيادة الفئة الشبابية ويعتبر أول حزب يتم الإعلان عنه بعد أحداث أكتوبر 1988، وحصلعلى اعتماده في 1989/09/06م[16]، وهو لازال ينشط إلى حد الآن ومن أهم منافسي جبهة القوى الاشتراكية وشارك عدة مرات في الحكومة رغم أنه يتبنى أسلوب المعارضة. أما فيما يخص طبيعة برنامجه السياسي فإن إطاره العام مبني على طرح لائكي ضمني وغير صريح على خلاف التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية من خلال دعوته إلى إقامة دولة القانون والحريات والعدالة والمساواة بجميع المعايير الديمقراطية، كما يطالب بمجلس تأسيسي شامل يتوج بتوقيع عقد مع مختلف الأحزاب السياسية من أجل تعميق الديمقراطية.

2- التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:

يسعى حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إلى إحياء الثقافة واللغة والأمازيغية، ونبذ التطرف الديني، ومعارضته الشديدة للتيار الإسلامي، بالإضافة إلى معارضة الحكومة المركزية، لكن منذ عام 1995م، لجأ إلى التخفيف من معارضته لها، ثم انضم إلى الحكومة، بتسلمه لحقائب وزارية عام 1999م مع مجيء الرئيس بوتفليقة،تسيطر على هذا الحزب النزعة الجهوية على غرار جبهة القوى الاشتراكية، حيث يرتكز وجوده على منطقة القبائل أين يكتسب قاعدة شعبية وانتخابية معتبرة بالرغم من الجهود التي بذلها لتوسيع نشاطه السياسي، ومشاركته في أغلب الانتخابات التي عرفتها الجزائر منذ إقرار التعددية.

ومن ثم لم تمض سنة على صدور قانون 1989م وبالضبط في مارس 1990م حتى عرفت الساحة السياسية تأسيس ما لا يقل عن 20 حزبا جديدا، ومع نهاية 1991م أصبح عدد الأحزاب النشطة في الساحة يبلغ 52 حزبا، لكن هل يعبر هذا العدد الكبير من الأحزاب على خلاف انتماءاتها الأيديولوجية وتباين وزنها السياسي وحضورها الاجتماعي؟[17]، أم على مدى التنوع ومستوى الاختلاف الذي يطبع الواقع الاجتماعي الجزائري ؟ أم أنه يعود في جزء منه على الأقل للعاملين المشار إليهما سابقا، الدرجة القوية لتسييس المجتمع الجزائري، والتساهل الكبير من الناحية القانونية في إنشاء الأحزاب.

المحور الثاني: تطور المنظومة التربوية في الجزائر

تركز معظم البرامج السياسية على عملية التربية والتعليم، ذلك لأن جوهر التنمية هو العملية التعليمية، حيث يتمثل فيها أفضل أنواع الاستثمار في العالم الثالث، أي الاستثمار في العنصر البشري.

حدد ماكس فيبر أهداف التعليم في جانبين هما : الثقافة والمهنة . فالعملية التعليمية تعمل على تكوين الفرد بحيث يكون قادرا على كسب عيشه، وعلى قدرته المالية في إنشاء أسرة. وكلما سار

التصنيع والتعقيد خطوة للأمام أصبح التعليم أكثر تعقيدا وتباينا لذلك تبدو أهمية التربية المقصودة، والتي تعني وجود المدارس والكليات وقيامها بعملية التعليم...

ويحفز التعليم الأفراد على التقدم ويجعل العقول والنفوس لديها استعداد ورغبة في إحداث التغير، كما أن التعليم يعتبر إحدى القوى المحركة للأفراد والجماعات والمجتمعات، حيث أنه يزيد من طموح الأفراد ويدفعهم إلى الصعود في السلم الاجتماعي.

كما يعتبر التعليم أداة من أدوات النضال الاجتماعي الوطني، ويساعد سكان المناطق المحلية في التعرف على مشاكلهم والعمل على مواجهتها. وللتعليم أثره في تكوين المواطن الصالح ، والعامل ذو الكفاءة الإنتاجية العالية، والمنظم الاقتصادي الذي يحسن استغلال ثروات بلاده، وكل من هؤلاء يفيد الدولة ويعمل على زيادة الإنتاج.[18]

أما بالجزائر فقدمرتتنظيمالتربيةوالتعليمبعدالاستقلالبفترتينأساسيتين:

أ- الفترةالأولى (1962/1976):

تعتبرهذهالفترةانتقالية،حيثكانلابدلضمانانطلاقالمدرسةمنالاقتصـــــــــــــــــــــــــــــــارعلى إدخالتحويراتانتقاليةتدريجيةتمهيدالتأسيسنظامتربوييساير التوجهاتالتنموية الكبربومن أولوياتهذهالفترة:

- تعميمالتعليمبإقامةالمنشآتالتعليمية،توسيعهاالىالمناطقالنائية.
- جزأرةإطاراتالتعليم.
- تكييفمضامينالتعليمالموروثةعنالنظامالتعليميالفرنسي.
- التعريبالتدريجيللتعليم.

وكانمننتيجةذلكالارتفاعفينسبالتمدرسفيصفوفالأطفالالذينبلغواسنالدراسةإذقفزتمن 20 % إباناالدخولالمدرسيالأولبعدالاستقلالإلى 70 % فينهايةالمرحلة.

ب- الفترةالثانية(ابتداءمنسنة 1976):

ابتدأتهذهالفترةبصـــــدورالأمررقم 76ـــ35 المـــؤرخ فـــي 16 أفريـــل 1976 المتضـــمن تنظـــيم التربيةوالتكوينفيالجزائر .الذيأدخلإصـــ

وتتمثلفيتنميةشخصيةالأطفالوالمواطنينوإعدادهمللعملوالحياةوإكسابهمالمعارفالعامةالعلميةوالتكنولوجيةالتيتمكنهممنالاستجابةللتطلعاتالشعبيةالتواقةإلىالعدالةوالتقدموحقالمواطن الجزائريفيالتربيةوالتكوين.

✓ **أهدافادولية:**

تتجسدفيمنحالتربيةالتيتساعدعلى التفاهموالتعاونبينالشعوبوصيانةالسلامفيالعالمعلى أساساحترامسيادةالأمموتلقينمبدأالعدالةوالمساواةبينالمواطنينوالشعوب،وإعدادهملمكافحةكلشكلمن أشكالالتفرقةوالتمييز ،وتنميةتربيةتتجاوبمعحقوقالإنسانوحرياتهالأساسية.

وصارالتعليمبموجبهذاالأمرمهيكلاحسبالمراحلالتالية:

– تعليمتحضيريغيرإجباري،

– تعليمأساسيإلزاميومجانيلمدة9 سنوات،

– تعليمثانويعام،

– تعليمثانويتقني.

وقدشرعفيتعميمتطبيقأحكامهذاالأمرابتداءمنالسنةالدراسية1981/1980مومايزالإلىحدالآنيشكلالإطارالمرجعيلأيمشروعيستهدفإدخالتحسيناتوتحويراتعلى النظامالتعليمي.[19]

كما بادر السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة إلى تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في ماي 2000م تتشكل اللجنة من شخصيات وطنية بارزة كلفت بإجراء تشخيص موضوعي وشامل للمنظومة التربوية قد مس الإصلاح التربوي في 2003م عدة جوانب مست الجانب البيداغوجي، التكويني، كالتالي:

_ تعديل برامج التربية الإسلامية والتربية المدنية.

– إعادة تأهيل تدريس التاريخ والفلسفة في جميع المستويات.

– تعزيز تدريس اللغة العربية: ضمان التحكم في اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية وأداة اكتساب المعرفة في مختلف المستويات التعليمية ووسيلة التواصل الاجتماعية وأداة العمل والإنتاج الفكري.

– ترقية وتطوير اللغة الأمازيغية.

– إدخال تدريس اللغة الفرنسية في الثانية ابتدائي من التعليم الابتدائي (ثم رفعها إلى الثالثة ابتدائي).

– إدخال تدريس اللغة الإنجليزية في السنة الأولى من التعليم المتوسط: تمكين التلاميذ من التحكم من لغتين أجنبيتين على الأقل للتفتح على العالم باعتبار اللغات الأجنبية وسيلة للإطلاع على التوثيق والمبادلات مع الثقافات والحضارات المختلفة[20]

وقد وجهت للإصلاحات الجديدة الكثير من الانتقادات من جميع النواحي نوردها فيما يلي:

– محاولة فرنسة جميع المواد العلمية أو بعضها في المراحل الثانوية، وإبقاء تدريس هذه المواد في التعليم العالي باللغة الفرنسية.

– إدراج تعليم بعض المقررات في معاهد العلوم الاجتماعية باللغة الإنجليزية.

– التبكير بتدريس اللغة الفرنسية الناشئة.

– تشجيع خصخصة التعليم في المراحل المختلفة، بفتح المجال واسعا أمام المدرسة الخاصة التي تنافس المدرسة العمومية.

– التركيز في المضامين التعليمية على التربية المدنية بدل التربية الإسلامية، مع التقليل من شأن المضمون الديني في المناهج التكوينية والتعليمية.[21]

ومن جهة ثانية فإن تفحص المؤشرات الإحصائية الخاصة بالتعليم في الجزائر (من ناحية وضعية المدارس عبر ولايات الوطن)، يظهر مستوى مقبول نوعا ما في قطاع التعليم على السلم الوطني. ف 78% من البلديات لديها مؤشر إحصائي مقبول إلى مقبول نوعا ما. وهي وضعية تبين مجهودات الدولة في قطاع التعليم منذ الاستقلال. وهناك حوالي 64% من 1200 بلدية تقع بشمال البلاد، بها 339 بلدية تسجل مؤشرغير مقبول، مناطق الشمال تسجل 45% والهضاب العليا 44%. بينما حوالي 33% من بلديات الهضاب العليا تسجل مؤشرا غير مقبول،و17% من مناطق شمال البلاد فقط يمسها هذا المؤشر، تتموقع بشكل خاص في ولايات المدية، عين الدفلة، الشلف، غليزان.وفي الهضاب العليا فإن البلديات بمؤشر غير مقبول هي بلديات الهضاب العليا. مركز (أكبر نسبة بولاية الجلفة) وبالهضاب العليا. غرب (تيسمسيلت وبلديات جنوب ولاية تيارت). أما بمناطق الجنوب فإن الجنوب الغربي وبلديات أقصى الجنوب هي التي تسجل المؤشرات الأضعف أو غير المقبولة.[22]

المحور الثالث : توجهات التيارات السياسية حول المنظومة التربوية في الجزائر

إن التربية والتعليم يعتبران من الحاجات الضرورية في المجتمع الحديث، تتطلب تلبيتها خدمة للمواطن والدولة، لأنه عن طريق التربية والتعليم تتم تنمية وتطوير القدرات العقلية والفنية والشعورية للفرد، مما يجعله قادرا على قيادة عملية التنمية المستدامة في المجتمع، كما أنه عن طريق التربية والتعليم تتم تنشئته اجتماعيا وثقافيا وسياسيا لكي يصبح مواطنا مواليا للدولة.

فالمنظومة التربوية هي المبادئ والأهداف والمناهج أو الطرق والوسائل التي تحددها في خطة أو برنامج وطني للمنظومة التربوية في فترة زمنية محددة، أو أنها برنامج وطني لتنمية وإدارة العملية التعليمية وفقا لمبادئ وأهداف و مناهج ووسائل محددة [23]، ويعرفها البعض على أنها مجموعة من الأهداف والمبادئ والاتجاهات التي يقوم عليها التعليم في أي مجتمع من المجتمعات وتحديد اطاره العام، ونظمه المختلفة، وأنها التنظيم العام الذي تضعه الدولة لقيام أوضاع التعليم فيها، بأجهزته الفنية والإدارية، وفق ما تراه من أسس وقواعد ولوائح منظمة لإتمامه.

لهذا أصبحت المنظومة التربوية عربية اللسان جزائرية الإطار المنهج والمحتوى، إسلامية ووطنية الانتماء والهدف، وهذا ما يؤدي إلى الحكم على المدرسة الأساسية بأنها أداة تحريرية وتنمية في يد الشعب الجزائري و يجب الحفاظ عليها وصيانتها وعدم الاختلاف والانقسام حولها لأن ذلك سيؤدي إلى تعطيلها عن لعب دورها في الانتقال إلى مجتمع المعرفة.[24]

لقد تشكلت الهوية الوطنية في خضم صراع هائل مع مستعمر كان يريد القضاء على مكوناتها، لذلك كان التمسك بهذه المكونات واجب وطني ومطلب وجودي يسعى إلى تأكيد الخصوصية العرقية والحفاظ على الإرث التاريخي للأجداد والآباء وصيانة الدين من تلاعب الآخر المسيحي، الذي حاول مسخ الهوية الإسلامية والقضاء على كل مقاومة. هذه الظروف الخاصة جعلت التمسك بالهوية الوطنية عاطفي أكثر منه عقلي، وكلي أكثر منه تفصيلي، وجامد أكثر منه متحرك، لذلك كان هناك حساسية كبيرة في الحديث على الهوية التي أصبحت من المواضيع المقدسة والنهائية.[25]

لكن بعد الاستقلال أصبح لدى الدولة الجزائرية استقلالية سياسية تمثلت في الحكومة والحزب الواحد آنذاك، ولذلك كانت حتى البرامج التربوية في بداياتها لديها أهدافا محددة وواضحة، تتمثل في صقل هذه الهوية الجزائرية الإسلامية المستقلة. أي محاولة فتح العديد من المدارس لتعميم التعليم والقضاء على الأمية المنتشرة بكثرة. وأيضا كان من بين الأهداف الواضحة التشديد على ضرورة تمجيد الثورة التحريرية المجيدة ومكتسباتها، وتعزيز روح المواطنة، المتمثلة في جزأرة كل ما حاول المستعمر صبغه بالصبغة الفرنسية، بما في ذلك تعاليم الدين الإسلامي.

منذ بداية التعددية السياسية أصبح في الجزائر وضع سياسي جديد ميزه الصراع والمنافسة التي أدت إلى ظهور مطالب سياسية وثقافية كانت تعتبر من الطابوهات، وكانت المنظومة التربوية من أهم المواضيع التي تعرضت للنقد بسبب الانتماءات السياسية المختلفة للمعلمين والإعلاميين وقادة الأحزاب مما أدى إلى بداية تسييسها ومن ثم عدم استقرارها وعدم استقلالها. انقسمت التيارات السياسية اتجاه المنظومة التربوية إلى موقفين: الموقف الأول يضم المدافعين على المدرسة الجزائرية ومنجزاتها ويعتبرها مكسبا لا يمكن التخلي عنها، لأنها وحدت الأمة في تعليم واحد وقضت على التشرد بين تعليم عام وأصلي وتعليم خاص كان في أيدي الكنيسة، وألغت التقسيم المصطنع في تصنيف التلاميذ بين معربين ومفرنسين، وأنزلت اللغة الفرنسية في منزلتها الطبيعية كلغة أجنبية ورفعت من شأن اللغة العربية وجعلتها لغة التعليم الوحيدة، في المقابل التيار العلماني دافع على اللغة الفرنسية ودافع عن الأهداف التغريبية والرغبة في إعادة المدرسة الجزائرية إلى هويتها التغريبية كما قاموا بتوظيف الإعلام بمختلف وسائله، ووجهوا الرأي العام ضد المدرسة وحملوها المسؤولية عن الأزمة التي يعيشها المجتمع، لأنها هي المسؤولية عن إنتاج الرداءة والبطالين والإرهاب والأصولية وعن توقف نمو المجتمع وعدم قدرته على مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي الذي يحدث في العالم وكانوا يرون بأن حل الأزمة لا يكون إلا بإصلاح المدرسة.

فلا أحد ينكر أن العالم يسير وفق إيقاع سريع، وهو إيقاع العولمة. التي تؤثر بكل القطاعات من بينها قطاع التربية والتعليم. فحسب مدير المعهد العالمي للتخطيط التربوي (فيليبزكومبز) هناك خمس نقاط يجب أن تكون الإطار العام للتخطيط التربوي:

1 _ إن التخطيط للتربية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المستقبل البعيد. فعلميا لابد أن تكون آفاق مستقبلية قصيرة المدى، وآفاق على مدى متوسط، وآفاق على مدى طويل. فمثلا لرفع مردود الأطباء أو المهندسين من الضروري التخطيط لذلك مسبقا.

2 _ التخطيط للتربية يجب أن يكون عالميا: أي لابد أن تكون له نظرة موحدة.

3 _ أن يكون التخطيط مدمجا في التصميمات العامة للنمو الاقتصادي والاجتماعي، إذ لا يجب تجاهل حقيقة العالم المحيط به.

4 _ يجب أن يكون التخطيط مكملا للإدارة الخاصة بالتربية حتى يكون فعالا.

5_ على التخطيط أن يولي أهمية إلى الجانب النوعي للنمو التربوي، وليس فقط إلى الانتشار الكمي، فهذا هو الشرط الوحيد الذي يجعله يقدم للتعليم مزيدا من الفعالية.[26]

من هذه الأبعاد ركز التيار اللائكي أو العلماني في الجزائر على ضرورة تطوير المنظومة التربوية بما يتوافق والمعايير العالمية ، فتدريس اللغات الأجنبية (الفرنسية والانجليزية) من الضرورات التي يجب أن يركز عليها الطلاب والمدرسون، الفرنسية بحكم التبعية الاستعمارية، فأغلب المثقفين الجزائريين يتحدثونها. والانجليزية بحكم كونها اللغة العالمية، ففتحت العديد من المؤسسات التعليمية الخاصة باللغات، بل إن السفارة البريطانية فتحت مركزها الثقافي البريطاني، تماما مثل السفارة الفرنسية، وذلك بهدف زيادة انتشار اللغة الانجليزية. كل هذه المحاولات ساهمت في خلق صراعات مع اللغة العربية ، التي تعتبر اللغة الرسمية ، سواء كلغة الإدارة أو الثقافة أو السياسة أو حتى في الاقتصاد.

ناهيك عن أن هذا التيار (العلماني) ركز على قضية أخرى هي : اللغة الأمازيغية، وضرورة الارتقاء بها لتكون لغة أكاديمية. فبالرغم من أنها تمثل إرثا راسخا في الهوية الجزائرية إلا أنها لغة بعيدة عن أن تدرس في المدارس والكليات بشكل إجباري. فمطلب تعليم اللغة الأمازيغية بشكل اختياري أمر معقول، فمن يشاء يمكنه تعلمها ومن لا يرغب بذلك فهو حر. لكن هذا التيار يصر في محاولاته المتكررة على إجبارية تعليمها في المؤسسات التربوي. وهنا يمكن طرح التساؤل التالي: هل يجب أن يركز التلاميذ على مواكبة التطور وتعلم اللغات الأجنبية أم التمسك بالتراث وتعلم اللغة الأمازيغية؟

أما التيار الوطني فظل متشددا في مسألة ضرورة الحفاظ على مقومات الثورة الجزائرية وعدم المساس بكل ما هو وطني وتاريخي، فبرنامج مادة التاريخ لابد أن يحتوي مقرره على محاور تتكلم عن الثورة الجزائرية وتاريخها الذي صنع الهوية الجزائرية المستقلة، كما أن النشيد الوطني هو أول ما

يتعلمه الأولاد في رياض الأطفال. فلا أحد ينكر ما لهذه الإستراتيجية من ايجابيات في ترسيخ لمفهومي الوطنية والمواطنة. فالجزائري معتز بتاريخه وبعلمه ونشيده، ويظهر هذا الأمر في كل المناسبات. من جهة أخرى يدافع التيار الوطني عن مسألة تدريس اللغة العربية ومحاولة الارتقاء بها لتكون لغة عالمية. مع التحفظ في الترويج للغات الأجنبية ، كونه تيار يسعى هو أيضا إلى مسايرة التطورات العالمية [27].فهذه هي الصورة القوية التي يحافظ من خلالها التيار الوطني على وجوده القوي بالساحة السياسية.

في حين أن التيار الإسلامي بالرغم حداثة ظهوره سياسيا في العلن، إلا أن وجوده بالساحة السياسية الجزائرية لديه من الثقل ما يجعله يضغط في كثير من الأحيان، في مسائل مهمة من بينها قطاع التعليم. فضرورة تدريس القران الكريم، لم يعد يقتصر على "الكتاب" والأئمة في المساجد، بل إن فتح المدارس القرآنية أصبح ضرورة لتعليم القران الكريم والشريعة الإسلامية بشكل أفضل. وقد انتشرت هذه المدارس للصغار والكبار، كما أن مثقفوا هذا التيار يعيبون دائما البرامج المقررة في مادة التربية الإسلامية ، سواء بسب الأخطاء النحوية أو الإملائية أو بسب هشاشة محتواها. كما حارب هذا التيار انتشار " الزوايا " في الجزائر، الذي ظل الكثيرون يدعمونه وخصوصا التيار الوطني الذي يتمسك بالانجازات التي قدمتها الزوايا في المحافظة على التراث الديني في الجزائر، خصوصا أن هذه الزوايا لم تعد تمارس كل ما هو طقوس أو عادات تمس العقيدة الإسلامية.

الخلاصة :

إن كل هذه التيارات السياسية تحاول قدر الإمكان الدفاع عن آرائها، وافتكاك مطالبها من الحكومة، أو كسب تأييد شعبي لهذه المطالب، محافظة على الهوية الجزائرية، ولكل تيار حججه وأهدافه التي يدافع عنها باستماتة. لكن في الحقيقة كل هذه المطالب مجتمعة تشكل الهوية الجزائرية، بدون المبالغة في فرض معيار عن آخر. فالدولة الجزائرية ديمقراطية التوجه، معتزة بتاريخها، وبوطنية شعبها، وبدينها الإسلام، وبلغتها العربية الرسمية، وباللغة الأمازيغية الوطنية.ويجب على هذه التيارات السياسية أن تراعي مسألة التوازن والاستقرار الذي لابد أن يكون في المجتمع، والذي تلعب هي دورا مهما في إحداثه. وعليه لا يمكن إنكار العلاقة بين النظامين التربوي والسياسي، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي الحاكم، فيمكن أن تؤدي المدرسة دور سلبي بحيث يسخرها السياسيون لخدمة النظام ونشر أفكارهم وترسيخها، ويمكن أن تلعب المدرسة دور إيجابي فتكون وسيلة لتوعية الشباب وإعدادهم لممارسة وظائفهم داخل المجتمع ولم لا شغل مناصب سياسية في المستقبل.

الهوامش :

[1]عبد النور ناجي، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية في الجزائر، دار الكتاب الحديث،الجزائر، 2010، ص ص131-132.

[2]رياض هيولي،" التيار الوطني الطرف الحاضر بقوة في المعادلة السياسية المقبلة "، صوت الأحرار، العدد 4357 ،الجزائر، 9 جوان 2012، ص03.

[3]العياشيعنصر، " التعددية السياسية في الجزائر الواقع والآفاق"، الموقع الإلكتروني، تم تصفح الموقع يوم : 2014/07/11.
http://pacutiy.qa/maset/files*political/20plualison*20in/20/7/geti*20pdf

[4]MichelOfferlé ,Les partis politiques. presse universitaire de France, Paris ,1997, p 21.

[5]YoucefZirem ,La guerre des ombres . édition GRIP,Alger ,2002, p59.

[6]محمد عبد الحليم أميرة، " الانتخابات التشريعية الجزائرية : معادلة السياسة والاقتصاد "،مجلة الديمقراطية، العدد07،2002، ص194.

[7] Achour Cheurfi ,La classe politique de 1900 à nos jours . Casbah édition , Alger , 2001 , p421.

[8]إبراهيم أبو جابر ومصطفىمهند،الأزمة الجزائرية: الجذور التاريخية والسياسية لصعود الحركة الاسلامية. (ترجمة : خالد خير الله)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،بيروت،الطبعة الأولى، 1999، ص156.

[9]نفيسة رزيق،عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولي المشكلة والآفاق، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2009/2008،ص74.

[10]L'avenue (j. j) l'Algérie : La démocratie interdite . édition l'Harmattan,Paris , 1993, p71.

[11]رشيد بن يوب، الدليل السياسي 1999، المؤسسة الوطنية المطبعية، الجزائر، 1999، ص83.

[12]LahouariAddi, « les parties politiques en Algérie », sur le site , vu le 26/12/2014 . https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs

[13]العياشيعنصر، مرجع سابق.

[14]IliqoudOuali. « FFS et RCD partis nationaux ou partis kabyles?»: revue Remme, N° 111, p 170.

[15]MouhandeHabili. Le RCD à cœur ouvert.: Edition Parenthèses, Alger, 1990,p 21 .

[16]إسماعيلقيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002،ص ص164- 165.

[17]YousefZirem,op.cit, p56.

[18]العياشيعنصر، مرجع سابق.

[19]حسين عبد الحميد أحمد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2004، صص120-121.

[20]رابح خيدوسي، مذكرات شاهد : المدرسة والإصلاح، دار الحضارة ، الجزائر، 2001، ص12.

[21]عبد القادرفضيل، المدرسة في الجزائر : حقائق وإشكالات، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009، ص340.

[22]Carte de la pauvreté en Algérie , programme des nations unies pour le développement PNUD agence
nationale d'aménagement du territoire ,Mai 2001, p25.

[23]فريحة نمر، فعالية المدرسة في التربية الوطنية، مركز المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص234.

[24] محسن محمود عياصة، نظم وسياسات التعليم، دار وائل للنشر، البحرين، 2011، ص46.

[25]فضيل عبد القادر، المدرسة في الجزائر : حقائق وإشكالات، دار الأمة، الجزائر، 2009، ص46.

.

[26]الهادي سعدي،" أثر العولمة على المناخ التربوي العام (فخ الهوية)،الملتقى الدولي الأول حول العولمة والتربي : الفرص والتحديات" المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 10/9 ديسمبر 2012، ص01.

[27]يمينة شيكو، "العولمة والإصلاحات التربوية كما خطط لها المعهد العالمي للتخطيط التربوي"، الملتقى الدولي الأول حول العولمة والتربية : الفرص والتحديات . المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 10/9 ديسمبر 2012، ص01.